

التاريخ : 2018/04/22م

من : رئيس مجلس الإدارة

المحترمين

إلى : السادة / الجمعية العامة ومساهمي الشركة

الموضوع : محضر التبليغ عن تعاملات الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وإقصادات أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك

إستناداً لنص المادة 71 من نظام الشركات ، فإنه بصفتي رئيس مجلس الإدارة وبموجب هذا التقرير أبلغ السادة مساهمي الشركة (الجمعية العامة) بالأعمال والعقود التي فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لبعض أعضاء مجلس الإدارة خلال العام المالي 2017/2018م وتفصيل هذه المعاملات على النحو التالي :

#	إسم الشركة	الدولة	نوع العملية	القيمة - ريال سعودي	الحساب الختامي
1	شركة بروج للتأمين التعاوني	السعودية	خدمات تأمين	9.650.111,67 .	242.775,82

تم الإتفاق مع شركة بروج للتأمين التعاوني لتقديم خدمات تأمين إبتداءً من 1 يوليو 2017م حتى 30 يونيو 2018م لكون عرضها كان الأنسب في السعر والمزايا ، حيث أن الأستاذ / فيصل حمد العيار (نائب رئيس مجلس إدارة سداكفو) يشغل منصب نائب رئيس شركة الخليج للتأمين التي تملك نسبة 28.5% في شركة بروج للتأمين التعاوني (مصلحة غير مباشرة).

علماً بأن الجمعية العامة العادية التي إنعقدت بتاريخ 2017/05/24م قد إعتمدت هذه المعاملات ووافقت على تجديدها لعام قادم إبتداءً من 1 يوليو 2017م حتى 30 يونيو 2018م.

هذا ونطلب التصريح بها لعام قادم إعتباراً من 1 يوليو 2018م حتى 30 يونيو 2019م ، وأؤكد للسادة المساهمين أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المذكورة أعلاه تم تسجيلها في القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 مارس 2018م وكذلك تم الإفصاح عنها في تقرير مجلس الإدارة السنوي للعام 2017/2018م . كما سيتم إدراج طلب الترخيص بتجديد هذه المعاملات لعام قادم إعتباراً من 1 يوليو 2018م حتى 30 يونيو 2019م ضمن جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة في إجتماعها القادم مرفقاً به تقرير مراجع حسابات الشركة .

محمد صبيح الأحمد  
رئيس مجلس الإدارة

إلى السادة / المساهمين المحترمين  
الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق لبيان الاعمال والعقود المبرمة بين الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سداكوز) ("الشركة") وشركاتها التابعة (مجتمعين، "المجموعة") والأطراف ذوي العلاقة لأعضاء مجلس ادارة الشركة ("التبليغ") للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ الذي يجب تقديمه من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة وفقاً للمعايير الموضحة أدناه لكي يتفق مع متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

#### الموضوع

إن موضوع ارتباطنا لتأكيد محدود هو التبليغ المقدم لنا والذي أعدته إدارة الشركة واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير.

#### المقاييس

إن المقاييس المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥ - ١٤٣٧هـ) والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال أو العقود التي تمت لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب الإبلاغ عن هذه المصالح للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للشركة. يجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس عن هذه المصالح ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر للموافقة على هذه الاعمال أو العقود. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالاعمال أو العقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

#### مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمعايير والتأكد من اكتمالها تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية مناسبة لإعداد التبليغ الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة عن احتيال أو خطأ.

#### استقلالنا ورقابة الجودة

التزمنا بمتطلبات الاستقلال لقواعد سلوك واداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية المناسبة لارتباطنا بالتأكد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتضمن الاستقلال ومتطلبات أخرى مبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والملوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، تحتفظ بنظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

## مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا لتأكيد محدود وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨.

تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقييم المخاطر، نأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص على أساس اختياري، للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لاستنتاجنا عن التأكيد المحدود.

## ملخص لنطاق العمل الذي قمنا به

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والاتفاقيات من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بكافة المعاملات والاتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨.
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والاتفاقيات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨، بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماعات مجلس الإدارة.
- اختبار توافق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في إيضاح رقم ٢١ حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨.

## قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الاحتيال والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة ملازمة كافية و محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، فإننا لا نبدى رأي مراجعة أو رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨، ولا يجب أن يعتمد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

#### استنتاج التأكيد المحدود

بناء على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع الفواحي الجوهرية، بمتطلبات التي المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨.

#### قيود الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناء على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة و رئيس مجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير الى الجمعية العامة العادية للمساهمين وفقاً للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى، دون الحصول على موافقتنا المسبقة، باستثناء وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

برايس و ترهاوس كويرز



مفضل علي عباس

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٤٧

٧ شعبان ١٤٣٩ هـ

٢٣ أبريل ٢٠١٨